

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

إلى السادة: مساهمي بنك قطر الأول ذ م م الكرام:

فبناءً على خطاب التكليف توجه هيئة الرقابة الشرعية ((الهيئة)) لبنك قطر الأول ((البنك)) هذا التقرير الموجز إلى حضراتكم.

إن الهيئة قامت بواجبها وأعمالها المتضمنة ما يلي:

(1) التنسيق مع الإدارة بوضع المتطلبات والمعايير الشرعية لأنشطة البنك وعقوده والتأكد من تنفيذها من خلال التدقيق الشرعي الداخلي.

(2) اعتماد ومراجعة العقود والاتفاقيات والنماذج العملية الخاصة بأنشطة البنك الجديدة التمويلية والاستثمارية التي تم عرضها على الهيئة، ووضع الحلول للصعوبات العملية التي ظهرت أثناء التطبيق والإجابة على الأسئلة والاستفسارات.

(3) احتساب الزكاة وفق الضوابط المعتمدة في ضوء الميزانية المعروضة لعام 2018.

(4) المراقبة الواجبة لإبداء رأي محايد معقول عما إذا كان البنك التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبل الهيئة.

(5) اعتماد القوائم المالية والميزانية، والتأكد من الأسس الشرعية لتوزيع الأرباح والخسائر في الاستثمارات، ونحوها.

ولتحقيق سلامة التنفيذ قمنا من خلال إدارة التدقيق الشرعي بفحص التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF).

ومن المبادئ المقررة أن مسؤولية التنفيذ والتطبيق تقع على عاتق الإدارة التنفيذية، وإنما الهيئة مسؤولة عن إصدار الفتوى واعتماد العقود المعروضة عليها، والمراقبة والتدقيق والتوجيه الشرعي.

رأي الهيئة:

ترى الهيئة ما يأتي:

أ- أن العقود والمنتجات والآليات المتعلقة بالبنك التي تم الاطلاع عليها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ب- وأن استثمارات البنك التي عرضت علينا قد تمت عبر العقود والأدوات والمنتجات وأنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وحسب المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

ج- وبعد مراجعة قائمة المركز المالي الموحدة وقائمة صافي الدخل الموحدة للسنة المالية، لم تجد الهيئة فيهما مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

د- أن المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية قد تم تجنبها في حساب خاص حتى لا تُخلط بأموال المساهمين. وقد تم صرف ذلك من قبل الإدارة التنفيذية العليا للبنك.

وفي الختام تتقدم الهيئة بجزيل الشكر وخالص الدعاء لجميع من ساهم في إقامة هذا الصرح وعلى رأسهم مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً كما تشكر الهيئة الإدارة التنفيذية ورئيسها على جهودهم، وتنسيقهم التام مع الرئيس والعضو التنفيذي للهيئة، داعيةً المولى عزّوجل أن يوفق القائمين على البنك لمزيد من العطاء والإنجاز على أساين من تقوى الله تعالى والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والمساهمة في ازدهار بلدنا العزيز، وقاه الله من كل سوءٍ ووفق قيادته لكل ما فيه الخير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



فضيلة الشيخ أ. د. علي القره داغي
الرئيس والعضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية